

المشروع الاقليمي لتعزيز الفرص الاقتصادية
المستدامة للنساء
المرحلة الثانية

التمكين الاقتصادي وتقسيم العمل من منظور
النوع الاجتماعي

العقد الأبوي (الباطرياركي) للقوامة

دراسة إقليمية (الجزائر- مصر - لبنان - المغرب - سوريا)

ربيعة الناصري

ديسمبر 2013

تم تقديم هذه الورقة خلال إجتماع الشركاء الإقليمي للمشروع
والذي عقد في بيروت
في 20-21 كانون الأول 2013

تقديم : أهمية البحث

- تتخرط المرأة بقوة في العمل الرسمي والمهيكل بهذه البلدان. واعتبارا لمؤهلاتها الثقافية والتربوية المتقدمة سيتنامى هذا الانخراط مستقبلا بتواتر أكبر: وضعية غير مسبوقه بالمنطقة .
- لماذا إذن طرح إشكالية العمل المنزلي غير المؤدى عنه عوض الاهتمام بالمعيقات والحواجز التي تعترض ولوج المرأة إلى سوق الشغل المهيكل والرسمي؟
 - لأن العمل المنزلي غير المؤدى عنه هو في قلب اشكالية إعادة هيكلة سوق الشغل بشكل عام وعمل المرأة على وجه الخصوص والتي لا يمكن أن تتم دون إعادة هيكلة تقسيم العمل داخل الأسرة، من جهة
 - ولأن العمل المنزلي غير المؤدى عنه هو في صميم التداخل والتفاعل بين خروج النساء من مجال العمل المنزلي و الغير المهيكل أو المنظم إلى مجال الشغل المنظم والمهيكل من جهة أخرى.

الإشكالية

- تؤكد عدة نظريات على أن "سوق العمل سوف يتوسع باللجوء إلى الاحتياطي التقليدي من اليد العاملة المنزلية لمواجهة المنافسة والتنافسية. إن هذا النقل المتسارع لعمل النساء من المجال المنزلي إلى سوق الشغل المنظم، سيؤدي في نفس الوقت، إلى إعادة هيكلة سوق العمل ومحيطه الطبيعي، وإلى تقسيم جديد للعمل داخل الأسرة."
- لكن العلاقة السببية (الأوتوماتيكية)، بين توسع أعداد النساء النشيطات الأجيريات والتقسيم الجديد للعمل داخل الأسرة، لا تبدو بديهية كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن.

الإشكالية

- تهدف الدراسة إلى إثبات أنه: في البلدان المستهدفة من الدراسة، لا يكفي الاهتمام بالأنشطة النسائية المؤدى عنها في سوق الشغل المنظم لضمان ظروف التمكين وتقوية القدرات الاقتصادية للنساء.
- بل لابد من مساءلة وتمحيص العلاقات الاجتماعية في المجال العام وداخل الأسرة من وجهة نظر النوع الاجتماعي .
- وبعبارة أخرى، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب إعادة النظر، في نفس الوقت، في التقسيم الجنسى للعمل المنزلي و الرعائي وفي العمل المؤدى عنه .

الإطار المفاهيمي : مفهوم " القوامة "

• "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا" (34) سورة النساء

• يتم تطبيق «القوامة»، الواردة في القرآن، في حياة الرجال والنساء من خلال كل التشريعات والسياسات العامة (خاصة في مجال التشغيل) والتي تسري حتى على الأقليات غير المسلمة في البلدان المستهدفة من الدراسة

الإطار المفاهيمي:

تقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي :مفهوم "القوامة"/"العقد الأبوي (الباطرياركي)

- بالنسبة لبلدان الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، من الاساسي اعتبار التمكين والاستقلال الاقتصادي للنساء، ليس كمفهوم منعزل بل في علاقته بمفهوم " القوامة "والذي يخترق ويغذي مجموع الآليات القانونية، المعيارية والمواطنة (الحقوق والواجبات).
- إن هذا العقد الأبوي (الباطرياركي)، المقدم على أنه من باب المقدس، يهيكل، وبدرجات متفاوتة، العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء بغض النظر عن التنوع الديني والعرق في بلدان المنطقة.
- وهو أداة لإخضاع المرأة من خلال الثنائية:الرجل يوفر المال والأمن /المرأة المطيعة والمكلفة بالعمل المنزلي والرعائي .

الإطار المفاهيمي:
تقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :
مفهوم "القوامة"

- إن مفهوم "القوامة" يبرر التمييز القانوني وفي السياسات العمومية بالبلدان موضوع الدراسة : التفاوتات في الحصول على العمل، وفي الأجور، والتعليم، وفي الولوج إلى مناصب اتخاذ القرار :
- بما أن الرجال قوامون على النساء، تعطى لهم الأولوية لأنهم، على أية حال، سوف يتكفون برعاية النساء !.
- يتم كل شيء وكأن واضعي السياسات فوضوا أمر النساء لأقاربهن الذكور وكما لو أنهن لا يستحقن المواطنة الكاملة.

الإطار المفاهيمي :

«القوامة» والتمكين أو تنمية القدرات

- **التمكين الاقتصادي** أداة مفاهيمية تقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكررة:
- **تأهيل المرأة** لولوج أنشطة اقتصادية ذات جودة أحسن، تصنف ضمن القطاع المنظم والمهيكل وتوفر تعويضات أكثر إنصافاً،
- **تحسين الوضع القانوني للمرأة** وحقوقها (حقها في الملكية والإرث والموارد الإنتاجية وتقاسم ممتلكات الأسرة)
- **المشاركة** واندماج المرأة في صيرورة صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أسئلة عن الدراسة

- لماذا، بعد عقود من الاستقلال، وعلى الرغم من مستواهن التعليمي المتقدم يبقى تواجد النساء ضعيفا في سوق الشغل الرسمي ببلداننا، رغم أن هذا التواجد هو الركيزة الأساسية لتمكينهن وتقوية قدراتهن الاقتصادية والاجتماعية؟
- كيف وإلى أي مدى يساهم هذا التواجد الضئيل في تأجيج أسطورة كون المرأة تخضع لقوامة زوجها (هذه القوامة المقدمة على أنها «امتياز للمرأة المسلمة»؟)
- لماذا، وحتى عندما يكون لديهن عمل رسمي مؤدى عنه، وأحيانا في وضعية مرموقة، فإنهن تستمررن في القيام بالعمل المنزلي وبالرعاية الأسرية كاملتين ، أو يعتبرن أنفسهن مسئولات حصريا على هذا العمل الأسري؟

تصميم العرض

- تتطلب الأجوبة على هذه الأسئلة وجود مسوحات نوعية وكمية متقدمة والتي نادرا ما تتوفر في بلداننا.
- ومع ذلك، للإجابة ولو بصفة غير مكتملة، سوف نلجأ:
 - من جهة أولى، إلى البيانات المتوفرة في بلداننا عن المواقف/التصورات الاجتماعية حول العمل المؤدى عنه وحول تقاسم المهام المنزلية على حد سواء، (مسوحات أجريت في كثير من الأحيان من قبل وكالات أجنبية)
 - من ناحية أخرى، إلى الرهانات السياسية والاجتماعية المتصلة برسوخ العقد الأبوي (الباطرياركي) المتجلي في تقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي وتكريس المرأة في العمل المنزلي.
- ثم إن هذه البيانات سنتيح لنا استخلاص بعض الاستنتاجات ذات العلاقة بالعقد الأبوي (الباطرياركي) للقوامة.
- وفي الأخير سنختم ونقدم بعض التوصيات.

تقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي:

1. جرد الحالة الراهنة للمواقف والتصورات الاجتماعية

- الحق في الشغل المؤدى عنه
- تقسيم الأشغال المنزلية

2. الخلاصات الرئيسية

جرد للحالة الراهنة: الحق في الشغل المؤدى عنه: مقاومات وازدواجية بين المواقف والممارسات

- الجزائر: تحقيق مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (2009): هل يرغب الآباء والأمهات أن تشتغل بناتهم بعد الزواج؟
- 50% من الأمهات يوافقن على ذلك مع 25% فقط عند الآباء. 51% من هؤلاء يربطون موافقتهم بشرط موافقة زوج البنت، بينما لا تعبر الأمهات على هذا الشرط إلا بنسبة 36%.
- نصف النساء العازبات يرغبن في الاشتغال بعد الزواج على أن 26% من بينهن يربطن هذه الرغبة بشرط موافقة الزوج أما غير الراغبات في العمل فيمثلن 17%.

**جرد للحالة الراهنة:
الحق في الشغل المؤدى عنه:
مقاومات وازدواجية بين المواقف والممارسات**

- **الجزائر: تحقيق مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (2009)**
- يرفض الرجال العزاب ولوج زوجاتهم سوق الشغل بنسبة 45% مقابل 37% من الموافقين. غير أن 17% من هؤلاء يوافقون بشروط (الأطفال أو الموارد المالية الهزيلة للزوج).
- **ما هو السبب المعقول الذي يحق للمرأة أن تطلب الطلاق؟** (منعها من الاشتغال أو من متابعة الدراسة أو في حالة التعنيف الزوجي أو بسبب تعدد الزوجات): إن منع المرأة من العمل لا يمثل سببا معقولا عند أغلب الرجال (9%) والنساء (10%).
- تعبر هذه البيانات عن المكانة التي يحتلها العمل النسائي في التصورات والقيم الاجتماعية، وخصوصا فيما يخص عمل المتزوجات.

**جرد للحالة الراهنة:
الحق في الشغل المؤدى عنه:
مقاومات وازدواجية بين المواقف والممارسات**

المغرب، تحقيق المندوبية السامية للتخطيط (2006):

• 73,7% من المستجوبين يوافقون على أن تزاول المرأة عملا مؤدى عنه (59,7% عند الرجال و 87,3% من النساء).

• 86% من ربات البيوت هن مع ولوج النساء إلى سوق العمل المؤدى عنه.

• لكن، 69,6% من المستجوبين والموافقين يبررون هذا الموقف أساسا بكون المرأة ستساعد الأسرة. ونلاحظ أن هذا التبرير معبر عنه أكثر عند النساء (73,3%) منه عند الرجال (64,2%).

• على العكس، فإن اعتبار عمل المرأة المؤدى عنه "ظاهرة طبيعية" لا يتقاسمه الا 20,5% من المستجوبين (30% عند النساء و14% عند الرجال).

جرد للحالة الراهنة: الحق في الشغل المؤدى عنه: مقاومات وازدواجية بين المواقف والممارسات

- تحقيق دولي حول القيم (WVS, 2008) و (IFES/IWPR): الأولوية للرجل في حالة أزمة النقص في فرص الشغل؟.
- مصر: 93% من الرجال و 85% من النساء موافقون.
- المغرب ولبنان: موافقة أقل عند النساء (36,7% من المغريبات و 39% عند اللبنايات) و أهم عند الرجال (65% بالمغرب و 55% بلبنان)
- يكون تشغيل العازبات مقبولا اجتماعيا مقارنة مع المتزوجات لأن الأول يعتبر مرحلة مؤقتة وانتقالية
- يبدي الأب قابلية ليتنازل لبنته عن مركزه كممول رئيسي للأسرة أكثر مما يسمح به الزوج لزوجته، ولما يتنازل هذا الأخير عن هذا الدور.
- يعتبر الصعود والنجاح المهني ميزات ومتطلبات حصرية على الرجل.
- لا يعتبر عمل المرأة المؤدى عنه حقا أو هوية اجتماعية للنساء بقدر ما هو وضعية استثنائية أو انتقالية في انتظار الزواج أو الأطفال: مصير وهوية اجتماعية أو شر لا بد منه في حالة ضعف موارد الزوج أو في حالة عجزه عن العمل.

جرد للحالة الراهنة: عمل النساء المؤدى عنه: "شر لا بد منه"

- تبنت بعض النساء المشتغلات هذا المعيار ويتخذن موقفا مبهما تجاه العمل المؤدى عنه :
- " تواجه النساء العاملات مفارقة غريبة أمام متطلبين اثنين متعارضين، كل منهما تمليه محدداته: واحد اقتصادي، والثاني أمله التربية والتنشئة الاجتماعية، معززا بالقانون الذي يضع الفتاة تحت المسؤولية الاقتصادية لوالدها أو زوجها.
- هذه المفارقة تجعل المرأة العاملة تتأرجح بين اختيارين دون الفصل في تبني أحدهما. فكلما واجهتها أدنى صعوبة في مجال العمل تختبئ وراء البديل الثاني، الذي يوحي أنها، على أي حال، ليست سوى امرأة وبالتالي ليس مفترضا أن تشتغل".

جرد للحالة الراهنة: تقسيم الأشغال المنزلية ومهام الرعاية

- أظهرت البحوث في الغرب (أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث مشاركة المرأة في سوق العمل أكثر وأقدم منه في البلدان المستهدفة من الدراسة)، أن الرجال قلما يقومون بمهام الحياة اليومية المنزلية، وبالتالي فهم أبعد بكثير مما يصطلح عليه "الرجل الجديد": فالخطاب حول تقاسم العمل المنزلي لا يعدو كونه في الواقع إلا "لغطا كبيرا بدون فائدة".
- تظهر بحوث، أجريت في الغرب، لمعرفة أي من النساء العاملات أو غير العاملات أكثر اقتناء لآليات تساعد على تقليص زمن العمل المنزلي، فتبين أن لا فرق بينهن.
- وعلى العكس، اتضح أن غير العاملات أكثر قابلية واستعدادا لاقتناء هاته الآليات المستدامة.

جرد للحالة الراهنة : تقسيم الأشغال المنزلية

- المغرب: لا تختلف كثيرا المدة الزمنية التي تقضيها النساء في القيام بهذه الأشغال بين العاملات مقارنة مع ربوات البيوت.
- ENTBF (1998-1999): في الوسط الحضري، تقضي النساء العاملات ساعتين و90 دقيقة في الأشغال المنزلية ومهام الرعاية بينما تخصص لها غير العاملات ثلاث ساعات و80 دقيقة. إن الفارق الملاحظ جد ضئيل باعتبار الإكراهات المفروضة على النساء العاملات.
- استطلاع للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: 85% من الرجال يعتبرون أن العمل الذي تقوم به المرأة في المنزل هو أكثر أهمية من عملها خارجه (65% بالنسبة للنساء).
- تحقيق بالمغرب: 57% من الرجال لا يعتبرون أن المساواة بين الجنسين مرتبطة أيضا بتقاسم المهام المنزلية (43% عند النساء).
- تفوض المرأة النشيطة هذه المهام إلى امرأة أخرى (وتؤدي أجرها من مالها الخاص) أو لامرأة أخرى من أقربائها.

- أظهرت دراسة، خصت ما يقرب من 1300 امرأة ذات شواهد عليا بشمال أفريقيا، أن عامل المداخل المالية ليس حاسما في التقسيم العادل للمهام المنزلية وفي اتخاذ القرار بين الزوجين:
- الآثار السلبية لارتفاع الموارد المالية للمرأة على التفاوض بين الزوجين:
 - إن النساء اللواتي يتوفرن على مراكز مهنية وثقافية أرقى من أزواجهن أقل قدرة من النساء الأخريات للتفاوض على علاقات أكثر مساواة بين الأزواج.
 - لا تزال التمثلات حول الرجل، كمعيل وحيد، حية في أذهان الرجال والنساء حتى عندما تكسب المرأة أكثر، فكلا الشريكين يميل إلى اعتبار الرجل الموفر الرئيسي للموارد المالية.

2. أهم الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات

- اختلاف بين المواقف والممارسات: لا يتطابق دوما ما يصرح به الناس مع ما يفعلون. لكن دراسة المواقف جد مهمة لأنها توفر معلومات عن المقاومة والرفض الاجتماعي وعلى تطور التمثلات حول أدوار الجنسين .
- إن الشباب ليسوا أفضل من السلف في التمثل الإيجابي للعمل النسائي المؤدى عنه: تعبير عن فشل الدول في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.
- النساء/الفتيات هن الحاملات والرائدات للتغيير الاجتماعي رغم (أو بسبب) الإكراهات المفروضة عليهن.

أهم الاستنتاجات

- إن ظاهرة الممانعة الاجتماعية لحق المرأة في العمل المؤدى عنه هي أقوى من تلك التي تواجه مشاركتها السياسية، لكنها هذه المفارقة تبقى خادعة للأسباب التالية :

– يعتبر عمل المرأة المؤدى عنه ظاهرة اجتماعية تهدد سلطة وسيادة الرجل داخل الأسرة بينما أن احتمال وصول الزوجة الحالية أو المستقبلية ولو إلى منصب نائبة برلمانية أو وزيرة يبقى فقط فرضية بعيدة التحقق ومستبعدة من قبل الرجال

– إن عمل المرأة المؤدى عنه (سيما إذا تم اعتباره وتقديمه على أنه حق من حقوق المرأة وليس مجرد ضرورة اقتصادية) يندرج دائما ضمن مجال أكثر تصارعا لكونه جزء من الواقع الاجتماعي، ويهدد النظام الخاص والسلطة الذكورية رغم أن هذه الحقيقة لا زالت غير مقبولة بالكامل.

أهم الاستنتاجات

- يستفسرنا بحدة أقوى هذا الاعتقاد القوي لدى النساء، بفكرة أن الأعمال المنزلية/الأسرية هي أكثر أهمية من العمل المؤدى عنه والمنجز خارج المنزل.
- كما يستفسرنا، أيضاً، كون الحركة النسائية في البلدان المستهدفة من الدراسة تتجاهل هذه المسألة.
- ومن أجل توفير عناصر تفسيرية، لا بد من تعبئة الإطار التحليلي الذي يقوم على مقارنة "علاقات النوع الاجتماعي" (التنشئة الاجتماعية حسب الجنس).

3. الرهانات: هيمنة العقد الأبوي (الباترياركي)

الرهانات : حصر المرأة في العمل المنزلي

- إن بروز الحركة الإسلامية في المشهد السياسي ببلدان المنطقة ووصولها إلى السلطة، إثر ما يسمى بالربيع العربي، ساهم في إنباء مسألة العمل المؤدى عنه والعمل المنزلي غير المؤدى عنه مكانة مركزية في الرهانات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية الراهنة.
- يستند خطاب الإسلام السياسي (المدير حاليا للشأن العام في عدد من البلدان المستهدفة من الدراسة) على حجتين رئيسيتين:
 - من جهة أولى، على حق النساء في العمل خارج المنزل، لكن شريطة ألا يؤثر هذا على أسرهن وأطفالهن، أو على الأخلاق والآداب؛
 - يرتكز من ناحية أخرى على المبالغة في تقدير الرعاية والعمل المنزلي (المفروضين أنهما مهام حصرية على المرأة)، وضرورة الاعتراف لها بهما أخلاقيا وربما حتى نقديا.

الرهانات

- بالنسبة للإسلاميين وكل المحافظين فنجاح وتحقق الذات عند المرأة مرتبط بسعادة ونمو أسرتها: أما قوامة الزوج، فيُقدّم على أنه امتياز للمرأة المسلمة
- . ويُعتبر تدبير الخلية الأسرية أولوية بالنسبة للمرأة. لا يؤدي الاختلاف البيولوجي إلى المساواة بين الجنسين بل إلى الإنصاف، المرتكز تحديدا على الاختلاف والتكامل بين الجنسين. وبالتالي فلكل من الجنسين مكانته ودوره وحقوقه.
- إن المغالاة في قيمة دور النساء الأسرى رهان استراتيجي يراد منه اقصائهن من الفضاء العام ومنحهن اعترافا رمزيا، وإذا أمكن، تعويضا نقديا. علي دورهن الإيجابي و الرعائي

الرهانات

- يجد الخطاب المحافظ أرضاً خصبة في السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلدان العربية المتميز حالياً بعدم الاستقرار والمخاوف المترتبة عن للفترات الانتقالية، وبالأزمة الاقتصادية وتفشي البطالة، وخاصة بين الشباب،
- تحرز الحركات المحافظة والإسلاموية على مكسب سياسي من استغلال الموقف الاجتماعي الازدواجي حول عمل المرأة خارج المنزل والمؤدى عنه:
- يواصل الرجال التمسك بسلطة بدأت تنفلت منهم نظراً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، بينما تفضل النساء الاستفادة من الأمن الذي يوفره النظام الأبوي (ممارسات معترف بها وذات قبولية مجتمعية).

الإطار المفاهيمي

التقسيم الجنسي للعمل

المقاربات النظرية

- تم طرح مقاربتين نظريتين لتفسير الهيمنة الحالية (والتي لا تزال قوية) لتقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي في البلدان الغربية:
 - مقارنة "موارد الزوجين": المالية والوقت
 - مقارنة "علاقات النوع الاجتماعي"

مقاربة ” موارد الزوجين ”

ترتكز هذه المقاربة على مسلماتين:

- ❖ المسلمة الأولى مفادها أن الزوج الذي يوفر موارد مالية أكثر (وغالبا هو الرجل) يميل بالتالي إلى تخصيص وقت أقل للمهام المنزلية و إلى الاستثمار أكثر في تنمية مساره أو مشروعه المهني.
- ❖ المسلمة الثانية تتعلق بتدبير ميزانية الوقت باعتباره مورد اساسى يدفع إلى تخصص كل من الزوجين في الأنشطة التي تكون مردوديته فيها أكبر، (تكاليف الفرصة *Côut d'opportunité*) وذلك من أجل تحقيق مصلحة مشتركة. وبما أن المرأة ليس أمامها آفاقا مهنية مغرية، كما هي حال الرجل، فسيكون من الأفضل أن تستثمر وقتها في العناية بشؤون البيت

حدود مقارنة ” موارد الزوجين ”

أن مقارنة موارد الزوجين و التي تعتمد العقلانية والبرغماتية في تقسيم العمل المنزلي تحيل :

- ❖ من جهة، إلى أن التقسيم الجنسي للعمل يخضع لمنطق عقلاي يتعامل معه الزوجان انطلاقا من مواردهما (المالية وميزانية الوقت) و هذا ما يتجاهل أنه حتى في حالة وجود زوجين مأجورين، حيث تشتغل المرأة كما يشتغل الرجل، أو تكون مواردها المالية تفوق موارد زوجها، فإن المساواة في تقاسم العمل المنزلي والرعاي ليست سائدة بينهما
- ❖ و من جهة أخرى، وفي سياق الدول العربية، إلى ادعاء مفاده التكامل بين ادوار الزوجين الذي يفترض الإنصاف و ليس المساواة (وهذه أطروحة الإسلاميين والمحافظين).

مقاربة "النوع الاجتماعي"

- تحدد مقاربة "العلاقات الاجتماعية حسب النوع الاجتماعي" أنماط تقسيم العمل من منظور النوع وذلك بالتمييز البنيوي بين "عمل الرجال" و"عمل النساء". ويحكم هذا التمييز مبدئين:
 - ❖ مبدأ "المجالات المنفصلة": ويحدد مجالات مختلفة للرجال والنساء بتخصيص المجال المنزلي للمرأة واعتبار الرجل الموفر الرئيسي للموارد المالية.
 - ❖ مبدأ التراتبية: مفاده أن المهام التي يؤديها الرجل لها "قيمة أكبر" من تلك التي تنجزها المرأة.
- لا يخضع تقسيم العمل، من منظور مقاربة النوع الاجتماعي، لا للتكامل ولا للتفاوض المأسس على اعتبارات براغماتية وعقلانية (الموارد مالية والوقت المتاح)، بل تحكمه اكرهات العلاقة السلطوية بين الجنسين (القوامة).

مقاربة ”النوع الاجتماعي“ الهيمنة الحالية للعقد الأبوي (الباترياركي):

- ❖ إن كون مقاربة النوع الاجتماعي تسمح بإعادة النظر (في نفس الوقت) في تقسيم العمل حسب النوع، سواء كان هذا العمل مؤدى عنه أو هو عمل منزلي، تساعد على تجاوز الباب المسدود التي تقود إليه المقاربات التقليدية.
- ❖ إن المقاربة التي تركز على إشكالية ثقل الأعباء المنزلية والأسرية على كاهل المرأة، تساهم في التركيز على الدور المنزلي و الرعائي كما لو كان معطى ”طبيعياً“ غير قابل للتغيير.
- ❖ من جهة أخرى، فاعتبار تقسيم العمل ناتج عن تفاوض عقلائي بين الزوجين يتجاهل أن التقسيم الجنسي للعمل لا يركز على تكامل بين مهام الزوجين بما يحقق مصلحة كل منهما، بل على ميزان القوى وعن علاقات السلطة بين الرجال والنساء (القوامة).

هيمنة العقد الأبوي (الباترياركي): "السلطة الرمزية"

- إن التنشئة الاجتماعية من منظور النوع (الأدوار المنوطة بالرجل وبالمرأة) هي الناقل الرئيسي لتوارث أولوية حصر النساء في المسؤوليات المنزلية والرعاية.
- التمثلات الحية في أذهان الرجال والنساء على حد سواء، حول دور الرجل كمعيل وحيد للعائلة، تكمن في هيمنة فكرة أن المكانة الاجتماعية والاعتبارية ورجولة الزوج الرجل مبنية بالضبط على هذا الدور.
- استوعبت النساء وضعية الخنوع كقيمة مضافة اجتماعيا. فهي تتبنى، الى حد ما، المكانة الاجتماعية والاعتبارية لزوجها كأنها لصيقة بها. فحسب Michel Bozon: "من المفارقة أن تشعر الزوجة بالنقص إن كان زوجها دون المستوى". أي أن قيمتها الاجتماعية من قيمة الزوج.

العقد الأبوي (الباترياركي) و "السلطة الرمزية"

- أبرزت دراسة حول النساء ذات الشواهد العليا بالمغرب العربي، أن هناك شعورا بالذنب وبانعدام الأمن لدى المرأة عالية المرتبة المهنية والموارد المالية، نظرا لعدم تطابق وضعيتها الاعتبارية مع العقد الأبوي كزوجة خاضعة ومرعية (جزاءات اجتماعية تهدد العلاقة الزوجية).
- مفهوم "السلطة الرمزية" عند Bourdieu والتي لا يمكن أن: "تمارس دون مساهمة أولئك الذين يعانون منها. وهؤلاء يخضعون لها لأنهم يؤمنون ومقتنعون بها كما هي". إن بنيات الهيمنة هي "نتاج عمل متواصل لإعادة الإنتاج الاجتماعي والذي يساهم فيه الرجال (بوسائل العنف الجسدي والرمزي) والنساء، عن وعي أو غير وعي، كضحايا للصور النمطية وللمؤسسات: الأسرة والكنيسة والمدرسة والدولة".
- إن "مسرحية" خنوع المرأة وتمظهرات السلطة الذكورية يعكسان "منطق المفارقة بين الهيمنة الذكورية والخنوع النسائي. هذا المنطق الذي يمكن اعتباره (دون الإحساس بالتناقض) أنه عفوي ومفروض في نفس الوقت، ولا يمكن فهمه إلا بأخذ الاعتبار التأثيرات المستدامة للنظام الاجتماعي على المرأة (وعلى الرجل)".

الهيمنة الحالية للعقد الأبوي (الباترياركي): النوع الاجتماعي

- بطرح سؤاله لمعرفة " كيف تبرر النساء والرجال عدم المساواة في مجال العمل المنزلي داخل الحياة الزوجية؟" ، وضح F. de SINGLY أن النساء "أكثر وعياً بأن تقسيم العمل المنزلي (وحتى المهني) لا يستند على مبدأ المساواة، ولن تنطلي عليهن الخدعة إلى هذه الدرجة ولو في حالة حب أعمى" !
- لا يمكنهن التصرف خلاف ذلك نظراً لظاهرة الهيمنة ومختلف حيلها. كما أنهن يتقبّلن هذه الوضعية إلى حد ما (وهذا الحد غير ثابت) لأسباب لها علاقة بـ"النوع" الاجتماعي.

الاستنتاجات والتوصيات

القوامة و التقسيم الجنسي للعمل من منظور الحركات النسوية والإسلاموية والمحافظة

- إن الاهتمام الذي توليه الحركات النسائية لمسألة تقسيم العمل من منظور النوع الاجتماعي يتقاطع مع الاهتمام الذي يوليها له الإسلاميون والمحافظون الآخرون حتى ولو أن الدوافع والغايات ليست هي نفسها.
- ركزت الحركات النسائية على مجال الحياة الخاصة وتجاهلت تقسيم العمل المنزلي من منظور النوع الاجتماعي، في هذا المجال.
- أما الإسلاميون والمحافظون الآخرون، ركزوا من جانبهم على مجال الحياة الخاصة، لكنهم قاموا بالمبالغة من القيمة المعنوية لدور الأم والزوجة.
- والأصح هو الأخذ بعين الاعتبار ومساءلة المجالين في نفس الوقت.

القوامة والتقسيم الجنسي للعمل: مسؤولية الدول

- إن هذه الوضعية التي تغذي وتشجع الطابع الأبوي (الباترياركي) للمجتمعات العربية تعتبر نتاج التوجهات والسياسات العمومية لدول المنطقة:
- تساهم القوانين والسياسات العمومية في تغيير المجتمعات: وأحسن مثال على ذلك هي خلاصات بعض الدراسات التي توضح أن القيم تتغير أيضا حسب واقع و تطور الممارسات الاجتماعية.
- فعلى سبيل المثال: نلاحظ تلاشى تدريجي لمقاومة ولوج المرأة للتعليم العالي أو تبني وتعميم نموذج الأسرة النووية أو للحد من عدد الأطفال و هي كلها ممارسات ومواقف كانت في الماضي مرفوضة بقوة من طرف القيم المؤسسة للنظام الأبوي.

توصيات

- في سياقنا العربي، يصبح البحث العلمي في تقسيم العمل الإنتاجي من منظور النوع الاجتماعي أفضل وسيلة للكشف عن التطورات والتغيرات الاجتماعية والأسرية بالمنطقة لتفكيك النموذج البراديغمي للقوامة و مواجهة الخطابات السائدة حول أدوار الرجل والمرأة مثلما هي محددة من طرف العقد الأبوي للقوامة الذي يهدف إلي جعل التقسيم الجنسي التقليدي للعمل مسلما به ونموذجا غير قابل للتغيير.

توصيات

الدفع بدول المنطقة إلى انجاز استثمارات ميزانية الوقت : EBT (TUS) :

1.1. من حيث الوقت : الزمن المستغرق من كلا الجنسين في العمل سواء المؤدى أو غير المؤدى عنه حسب العمر والحالة الزوجية ونوع النشاط، والمستوى التعليمي، وعدد وسن الأطفال.

2.1. من حيث نوعية المهام المنجزة : (الأخذ بعين الاعتبار نفس المتغيرات).

3.1. من حيث اتخاذ القرار : من يقرر وماذا يقرر وفي أي مهام وأي مصاريف يقرر؟

2. انجاز دراسات وأبحاث نوعية من أجل التعرف على :

1.2. مواقف الرجال والنساء تجاه العمل المؤدى عنه.

2.2. المعيش والتفاوض بين الرجال والنساء حول تقاسم المهام المنزلية

من الأهمية بمكان أخذ المتغيرات التالية بعين الاعتبار في دراسة كلا المحورين : السن – المستوى التعليمي - المهنة – عدد الأطفال.